تونس

كلـــــمة

السيدة الخنساء الحرباوي
سكرتير أول بالبعثة الدائمة للجمهورية التونسية لدى منظمة الأمم المتحدة بنيويورك

باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية
أمام

أمام اللجنة الرئيسية الثانية
(عدم انتشار الأسلحة النووية)
لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)
نيويورك، 4 مايو 2015

الرجاء التثبت عند الاستماع

البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

السيد الرئيس،

1. يسرني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وأود أن أهنأكم في البداية لرئاسة اللجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر 2015 الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT). وأننا على ثقة فى أن رئاستكم اللجنة ستكلل بالنجاح. وأود أن أضم المجموعة العربية إلى بيان حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

2. تود المجموعة العربية أن تعرض موقفها المبدئى من الموضوعات المتعلقة "بعدم الانتشار" التى تدخل فى اختصاص اللجنة الرئيسية الثانية على النحو الآتى:

3. إعادة التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعد حجر الزاوية لمنظومة منع الانتشار ونزع السلاح النووي، وضرورة الالتزام بكافة مقتضياتها والعمل على تحقيق عالميتها؛

4. أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على العمل المتوازن بين ركائزها الثلاثة (نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية) والعمل على تنفيذها بنفس القدر من الاهتمام، وعلى تحقيق عالمية المعاهدة من ناحية أخرى.

5. أن مقاصد وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لن تتحقق إلا بعد تحقيق عالمية المعاهدة من خلال انضمام الدول غير الأطراف إليها كدول غير نووية، وأن التأخر في تحقيق هذا الهدف يعد حجر عثرة أمام تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي.

6. القلق تجاه سعي بعض الدول النووية إلى تحديث ترسانتها النووية واستحداث أسلحة نووية جديدة مما يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين؛ لذا، تطالب الدول العربية بضرورة احترام مواد وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لحين التوصل إلى إزالة هذه الأسلحة بشكل كامل ونهائي؛ وفي هذا الصدد تذكر بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

7. أهمية قيام الدول الأطراف، لا سيما الدول النووية، ببذل المزيد من الجهود لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشمل هذه الجهود الامتثال بالتزاماتها بموجب المعاهدة ونتائج مؤتمرات المراجعة، بما في ذلك فرض حظر كامل على نقل جميع المواد النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى حين انضمامها إليها، وأن ترفض بصورة قاطعة أي مساع أو مبادرات لإضفاء صفة الشرعية على الوضع النووي للدول غير الأطراف بالمعاهدة، مما سيترتب عليه التعجيل في انهيار منظومة عدم الانتشار كاملة؛ والتذكير بما تضمنته الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات المراجعة للسنوات 1995 و2000 و2010 بأهمية تحقيق عالمية المعاهدة، وطلبت من الدول التي لم تنضم بعد المعاهدة، إلى الانضمام إليها كدول غير نووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعدم